سطيف:2023/05/29م.

كلية الحقوق والعلوم السياسية.

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

السنة الثالثة ليسانس تخصص تنظيمات سياسية وإدارية.

الإجابة النموذجية في مقياس:

نظام التشريع في الجزائر.

الجواب الأول:

❖حدد شكل نظام قواعد التشريع في الجزائر؟

إن القواعد القانونية تكون في شكل متسلسل هرمي، بحيث تأتي القواعد الدستورية في قمة هرم النظام القانوني ثم تدنوه مرتبة المعاهدات الدولية ثم القوانين العضوية فالقوانين العادية. والتدرج الهرمي يتم بطريقتين أولهما شكلي أي من حيث الإجراءات، وثانيهما موضوعي أي من حيث المضمون.

الجواب الثاني:

❖ماهي أكثر الأساليب في وضع الدساتير اتفاقا مع الديمقراطية رغم كلفتها الباهظة؟

الجمع بين طريقة الجمعية التأسيسية المنتخبة والاستفتاء الشعبي، أكثر الأساليب اتفاقا مع الديمقراطية من حيث اعتبار الشعب مصدرا للسلطة، ويؤخذ على هذا الاسلوب تعرضه لكثرة الاستشارات الشعبية في فترة قصيرة نسبيا، خاصة في الحالة التي يرفض فيها الشعب المشروع المعد من قبل الجمعية التأسيسية، اذ يجب حينئذ انتخاب جمعية تأسيسية جديدة واستشارة الشعب ثانية.

الجواب الثالث:

❖ما هو الفرق بين مشروع قانون ومقترح قانون؟

وتختلف تسمية النص المقدم من طرف السلطتين، فما يقدم من طرف السلطة التنفيذية يسمى مشروع قانون Projet de loi، وما يقدم من طرف السلطة التشريعية يسمى اقتراح قانون.. ..Proposition de loi .

الجواب الرابع:

❖ **ما هو الجهات الدستورية المخولة بالمبادرة بالتعديل الدستوري وفقا للتعديل الدستوري 2020؟**

الجهات الدستورية المخولة بالمبادرة بالتعديل الدستوري وفقا للتعديل الدستوري 2020:

01-المبادرة من قبل رئيس الجمهورية (208-212 من دستور2020).

02- المبادرة من قبل البرلمان.

الجواب الخامس:

❖ **متى يحق لرئيس الجمهورية إجراء قراءة ثانية في قانون تم التصويت عليه من طرف البرلمان (وفقا للتعديل الدستوري 2020)؟**

حسب المادة 151 من الدستور بعد التعديل الدستوري لسنة 2020 التي تنص على ما يلي: "يمكن رئيس الجمهورية إجراء مداولة ثانية في قانون تم التصويت عليه في غضون الثلاثين 30 يوما الموالية لتاريخ إقراره. وفي هذه الحالة لا يتم إقرار القانون إلا بأغلبية ثلث 2/3 أعضاء المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة".

الجواب السادس:

❖ **أسباب إعادة سلطة المبادرة التشريعية لمجلس الأمة في ظل التعديل الدستوري 2020؟**

- اعتماد المؤسس الدستوري الجزائري على مبدأ الاتجاهين في صناعة القانون.
- العمل على تحقيق التوازن داخل الهيئة التشريعية.
- المساواة في الصلاحيات بين نائبي الغرفتين في مجال المبادرة التشريعية.
- تطور التجربة التشريعية والديمقراطية في الجزائر.
- منع حدوث ما يسمى بالشغور أو الفراغ المؤسساتي.

الأستاذ: عوبير عيسى